

## المؤتمر العام

الدورة التاسعة

فيينا، ٣-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

### البعد الاقليمي

مشاركة القطاع الخاص في تصنيع افريقيا

تقرير المدير العام

يعرض تنفيذ التدابير التي تضمنها قرار المؤتمر العام م ع-٨/ق-٥.

### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٤-١	مقدمة .....
		<b>الفصل</b>
٢	١٨-٥	الأول- الدور المتنامي للقطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية والصناعية.....
٧	٢٢-١٩	الثاني- حفز مشاركة القطاع الخاص في التنمية .....
٨	٤٢-٢٣	الثالث- خدمات الدعم التي تقدمها المنظمات الانمائية المتعددة الأطراف.....
١٢	٤٩-٤٣	الرابع- مساهمة اليونيدو.....
١٤	٥٥-٥٤	الخامس- الاستنتاجات.....
١٥	٥٦	السادس- الاجراء المطلوب من المؤتمر اتخاذه.....
١٥		المختصرات.....

لدواعي الوفر، طبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق الى الاجتماعات.

## مقدمة

والوكالات المتعددة الأطراف إلى البلدان المتلقية للمساعدات، والمعروضة فيما يلي في الشكل ١. وتوضح هذه البيانات تحولا كاملا في مصدر هذه التدفقات المالية أثناء العقد الماضي. فبينما كانت المساعدات الائتمانية الرسمية لا تزال تمثل في ١٩٩١ أكثر من ٦٠ في المائة من إجمالي تدفقات الموارد، هبط نصيب هذه التدفقات إلى نحو ٢٠ في المائة فقط بحلول ١٩٩٦، مع بلوغ التدفقات الخاصة نحو ٨٠ في المائة. وعلى الرغم من أن نصيب هذه التدفقات الخاصة هبط في العامين التاليين إلى نحو ٦٠ في المائة نتيجة لتأثيرات الأزمة المالية في آسيا وغيرها من المناطق؛ شهد عام ١٩٩٩، وهو آخر عام توافرت عنه البيانات، ارتفاعا له مغزاه إلى نحو ٦٥ في المائة.

٦- وبين تحليل البيانات اقليميا تكرر هذا النمط في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في حالة افريقيا حيث ارتفعت من تدفق سلبي (إلى الخارج) قدره نحو ٠.٤ مليار دولار في ١٩٩١ إلى تدفق إيجابي (إلى الداخل) بلغ نحو ٤.٢ مليار دولار في ١٩٩٩. وخلال نفس الفترة هبطت تدفقات المساعدات الائتمانية الرسمية من ١٧.٧ مليار إلى ١.٢ مليار دولارا وبينما ظل بذلك إجمالي التدفقات الرأسمالية إلى الداخل ثابتا تقريبا، أو حتى انخفض قليلا، كان ذلك يرجع كلية إلى انخفاض في المساعدات الائتمانية الرسمية، وهو ما عوضه جزئيا على الأقل ارتفاع كبير في التدفقات الخاصة.

### الاستثمار الأجنبي المباشر

٧- يبين الشكل ١، فضلا عن ذلك، أن الاستثمار الأجنبي المباشر أخذ يلعب دورا متزايد الوضوح في تدفقات الموارد الدولية إلى البلدان النامية. فمن أقل من ٢٠ في المائة من الإجمالي في ١٩٩١ ارتفع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يزيد بشكل واضح عن ٥٠ في المائة بحلول ١٩٩٩. والواقع أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر كانت تزيد، منذ ١٩٩٧، على قيمة المساعدات الائتمانية الرسمية.

٨- كذلك تجدد الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر تأكيدا لها في البيانات التي جمعتها الأونكتاد، والمعروضة في الشكل ٢ أدناه. فهي توضح أن إجمالي قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سجلت طفرة من

١- أكد المؤتمر العام من جديد في قراره م ع-٨/ق-٥ الدور الحاسم الذي يجب أن يؤديه التصنيع في تحول الاقتصادات الإفريقية وفي الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وأعرب عن اقتناعه بأنه يجب على القطاع الخاص أن يضطلع، في عملية التحرير الاقتصادي العالمي بدور قوة محركة للتنمية الصناعية للدول الإفريقية.

٢- وأثنى المؤتمر، في هذا السياق، على الجهود التي تضطلع بها البلدان الإفريقية بالفعل لتحسين قدرة قطاعها الخاص، وشدد على ضرورة مواصلة هذه الجهود بغية خلق مناخ موات للاستثمار المباشر ولتنمية القطاع الخاص.

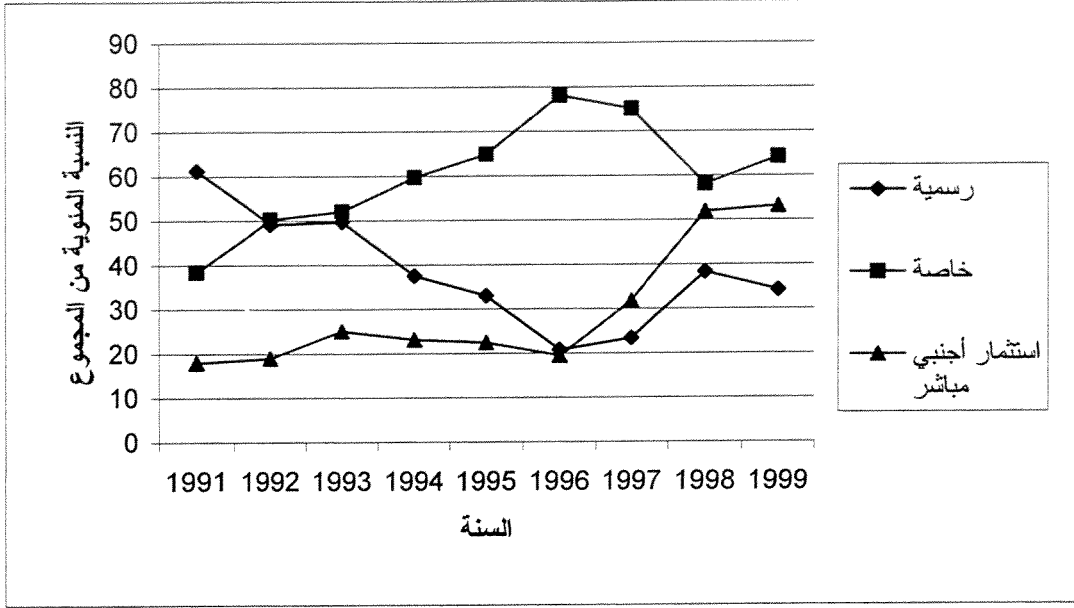
٣- ولاحظ المؤتمر، مع ذلك، أن نصيب افريقيا من التجارة العالمية أخذ يتناقص باطراد من ٤ في المائة في أوائل الثمانينات إلى ٢ في المائة بحلول عام ١٩٩٦، وأن نصيب الدول الإفريقية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لا يمثل سوى ١.٣ في المائة، بينما يعد معدل العائد على الاستثمارات أعلى في افريقيا منه في المناطق الأخرى من العالم.

٤- وفي ضوء ما تقدم ناشد القرار جميع مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف التعاون مع القطاع الخاص في الدول الأعضاء باليونيدو في تنفيذ مهام المساعدة التقنية وفي الاجتماعات المتعلقة بقضايا التنمية الصناعية. كما ناشد المؤتمر جميع الشركاء في تنمية افريقيا وكذلك المجتمع الدولي الاسهام معا في استعادة صورة افريقيا كقارة سائحة للاستثمار وللتنمية الصناعية المستدامة.

### أولا- الدور المتنامي للقطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية والصناعية

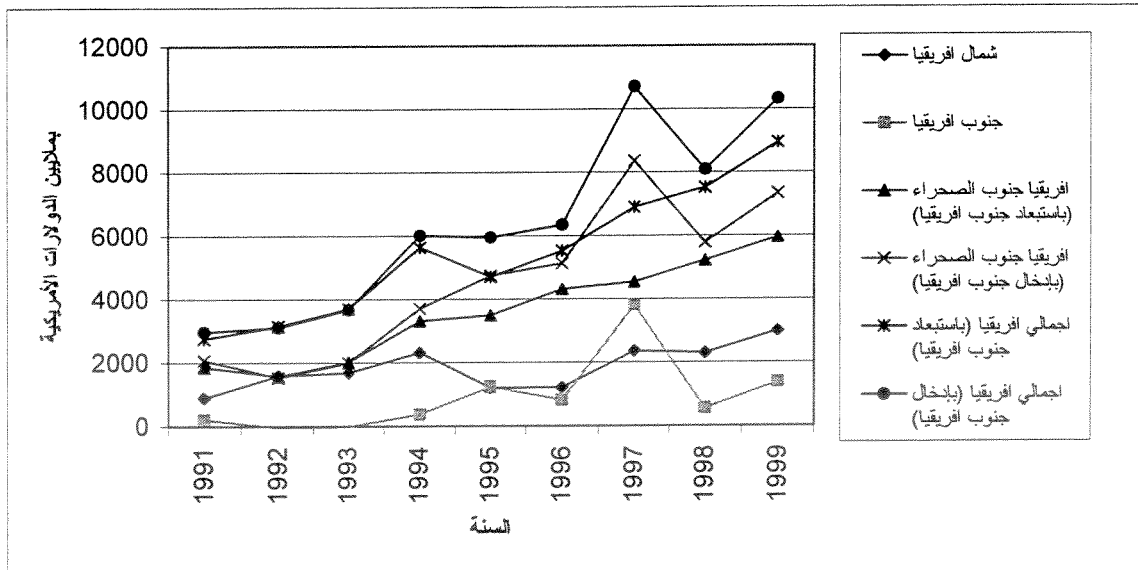
٥- أسفرت عمليات العولمة والتحرير الاقتصادي المتسارعة، حسبما أكده القرار م ع-٨/ق-٥، عن زيادة هائلة في مساهمة القطاع الخاص في التنمية منذ أوائل التسعينات. وهذا تبرزه أحدث بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إجمالي تدفقات الموارد الصافية من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الائتمانية

الشكل ١ - صافي تدفقات الموارد الى البلدان المتلقية للمساعدات



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - بيانات مستمدة من <http://webnetl.oecd.org/oecd/pages/home/displaygeneral/0,3380,EN-statistics-notheme-2-no-1--0---2,00.html>

الشكل ٢ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى افريقيا



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم سنة ١٩٩٧ وكذلك تقرير سنة ٢٠٠٠.

ارتفعت بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٢١ في المائة بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٩.

١٢- ويعرض الشكل ٣ تحليلاً مقارناً أكثر تفصيلاً لمساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية. وهو يوضح أن نصيب مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الاستثمارات سجل بشكل عام اتجاهها صعودياً في أفريقيا كما في جميع البلدان النامية أثناء الفترة ١٩٩١-١٩٩٨، على الرغم من أن البيانات المجمعة لكل من مجموعتي البلدان النامية ككل وأفريقيا على حدة تبين بعض الفوارق دون الإقليمية الهامة. ففي حالة أفريقيا، ظلت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت منخفضة نسبياً وغير مستقرة بين عام وآخر في شمال أفريقيا، بينما أخذت ترتفع باطراد في أفريقيا جنوب الصحراء (باستبعاد جنوب أفريقيا) من معدل يبلغ في المتوسط ٧ في المائة في أوائل التسعينات إلى نحو ١٤ في المائة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨. وهذه المعدلات أعلى بشكل له دلالة من الأرقام المناظرة للبلدان النامية إجمالاً، التي ارتفعت من متوسط قدره ٥ر٥ في المائة تقريباً إلى ١٠ر٥ في المائة في تلك الفترة.

١٣- وبالمثل، يعد نصيب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي الناتج المحلي كبيراً نسبياً في أفريقيا. فهو بالنسبة للقارة ككل يتسق بشكل عام، كما هو موضح في الشكل ٤، مع المتوسط بالنسبة للبلدان النامية في مجموعها، بينما هو، بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء، باستبعاد دولة جنوب أفريقيا، يزيد بدرجة هامة على هذا المتوسط.

١٤- توضح البيانات المعروضة أعلاه أن أفريقيا لقيت إجمالاً اهتماماً قوياً نسبياً من جانب المستثمرين الأجانب. كذلك يبين تحليل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً لبلد المنشأ أنه وإن كانت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ظلت هي أهم المصادر، فإن بلداناً أخرى مثل ألمانيا وهولندا أخذت تكتسب أهمية بمضي الزمن. وينعكس ذلك في نقصان تدريجي لمجموع أنصبة "الثلاث الكبار" من إجمالي التدفقات من ٧٧ في المائة في ١٩٨٤-١٩٨٨ إلى نحو ٦٥ في المائة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨.

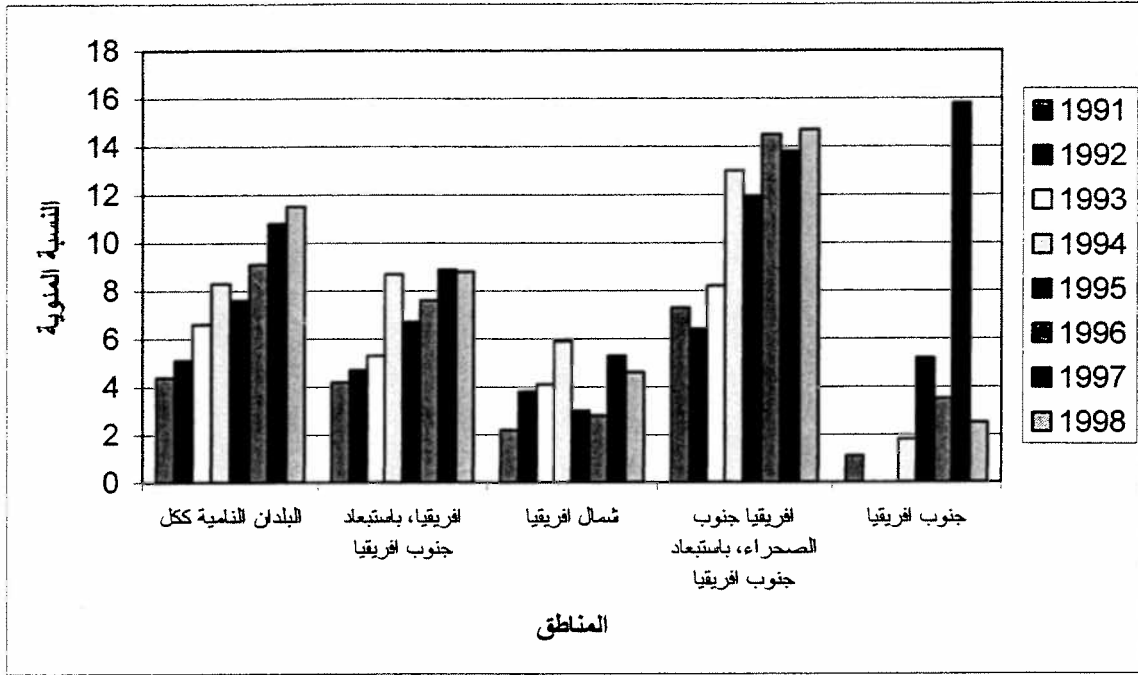
١٥٨ر٩ مليار دولار إلى ٨٦٥ر٥ مليار دولار ما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٩. وبينما تدفق الجانب الأكبر من هذه الموارد إلى البلدان المتقدمة، زادت، مع ذلك، قيمة التدفقات إلى البلدان النامية خلال نفس الفترة إلى نحو خمسة أمثالها من ٤١ر٧ مليار دولار إلى ٢٠٧ر٦ مليار دولار.

٩- بيد أن الجزء الموجه إلى أفريقيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو، حسب ما أشار إليه القرار م ع-٨/ق-٥، ضئيل جداً ولا يزيد على ١ر٢ في المائة من الإجمالي العالمي في ١٩٩٩. على أن هذه الأرقام الإجمالية لا تنبئ بكل الحقيقة. ومن الضروري، للحصول على صورة أكثر توازناً لمساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية لأفريقيا، تفحص الاتجاهات الحديثة لحجم ووجهة هذه التدفقات، نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في متغيرات مثل إجمالي التكوين الرأسمالي وإجمالي الناتج المحلي.

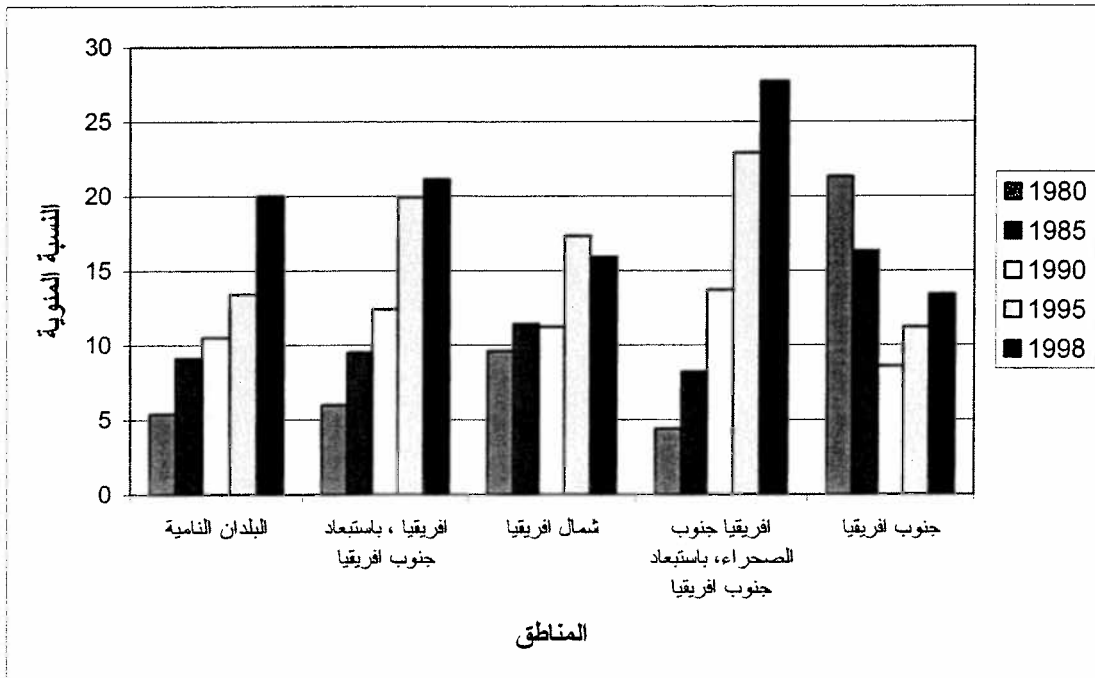
١٠- فحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، باستبعاد دولة جنوب أفريقيا، يظهر تزايداً مطرداً بلغ ٣٢٥ في المائة من ٢ر٨ مليار دولار في ١٩٩١ إلى ٨ر٩ مليار دولار في ١٩٩٩. وبإدخال جنوب أفريقيا نجد أن هذه التدفقات سجلت زيادة بنحو ٣٥٠ في المائة من أقل بالكاد من ٣ مليارات دولار إلى ١٠ر٣ مليار دولار. ويبين تحليل إقليمي أبعد مدى لهذه البيانات أن التدفقات إلى شمال أفريقيا زادت بنحو ٣٤٠ في المائة من ٠ر٩ مليار دولار إلى نحو ٣ مليارات، بينما زادت التدفقات إلى أفريقيا جنوب الصحراء بنحو ٢٠٠ في المائة من ١ر٩ مليار دولار إلى أقل قليلاً من ٦ مليارات (باستبعاد جنوب أفريقيا)، أو بنحو ٣٥٠ في المائة من ٢ر١ مليار دولار إلى ٧ر٣ مليار دولار (بإدخال جنوب أفريقيا).

١١- ورغم أن معدلات الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا تقل عن المعدل الإجمالي للزيادة المسجلة في البلدان النامية ككل، فإنها مع ذلك تسترعي الاهتمام حتى مع الاعتراف بأنها مقيسة بالمقارنة بأساس منخفض. إذ يظهر من تحليل للبيانات المتوافرة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية في مجموعها

الشكل ٣ - نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت

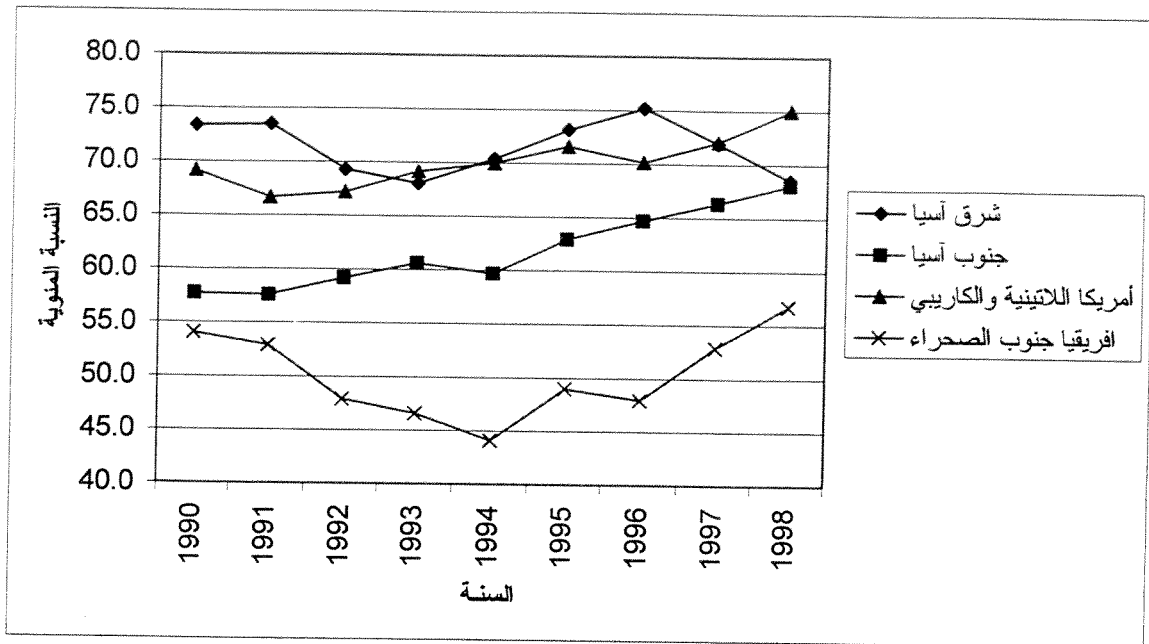


الشكل ٤ - نصيب التدفقات المتراكمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم لسنة ١٩٩٧ لسنة ٢٠٠٠.

الشكل ٥ - نصيب الاستثمار الخاص من إجمالي الاستثمارات



المصدر: Bouton, Lawrence, & Sumlinski, Mariusz A., *Trends in private Investment in Developing Countries - Statistics for 1970-1998*, International Finance Corporation, Discussion Paper No. 41, Washington, June 2000.

والكاريبي في التسعينات، ولكنه انخفض في شرق آسيا في النصف الثاني من ذلك العقد نتيجة للأزمة الآسيوية. وقد أخذ يرتفع في افريقيا جنوب الصحراء منذ منتصف التسعينات، بعد انخفاضه في السنوات السابقة. غير أن هذه البيانات تبين، اجمالاً، أن نصيب الاستثمار الخاص من إجمالي الاستثمارات في ١٩٩٨ كان في افريقيا جنوب الصحراء يقل بأكثر من عشر نقاط مئوية عنه في المناطق النامية الأخرى.

#### الاختلافات بين البلدان

١٧- تخفي البيانات المجموعة المعروضة أعلاه عدداً من الاختلافات بين البلدان، التي تعكس مع ذلك التنوع الواسع لافريقيا. فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العشر التي تعد أهم البلدان المتلقية (أنغولا، تونس، جنوب افريقيا، السودان، غابون، كوت ديفوار، مصر، المغرب، موزامبيق، نيجيريا) نحو ٨٣ في المائة من إجمالي التدفقات إلى القارة ككل في ١٩٩٩. وتقاسم الـ ١٧ في

١٥- وفي غياب توثيق دقيق للتوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى افريقيا، تشير جميع الشواهد المتوافرة إلى أن استخراج الموارد الطبيعية يظل النشاط الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة ما يرد منه من الولايات المتحدة وفرنسا. ومع ذلك تظل الصناعات التحويلية تجتذب تدفقات هامة، ولا سيما من ألمانيا وهولندا وسويسرا. وكانت التدفقات القادمة من المملكة المتحدة تتجه بشكل رئيسي إلى صناعات الخدمات.

#### الاستثمار الخاص المحلي

١٦- على الرغم من عدم توافر احصاءات دولية مقارنة بشأن أداء الاستثمار الخاص المحلي، نشرت المؤسسة المالية الدولية مجموعة بيانات لبلدان نامية مختارة تميز بين إجمالي تدفقات الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) من جهة، والاستثمار العام من جهة أخرى. وتوضح هذه البيانات أن نصيب الاستثمار الخاص من مجموع الاستثمار ارتفع بصورة مطردة في كل من منطقتي جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية

### أوجه التفاوت بين البلدان

٢٠- وقد أخذت ضرورة توفير بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص، وفقا للمعايير التي أوجزت أعلاه، تلقى اعترافا متزايدا خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية، وحفزت صانعي القرار عبر العالم إلى بذل جهود واعية لايجاد بيئة عمل مواتية للنشاط الاقتصادي في بلدانهم. ويصدق ذلك على صانعي القرار في البلدان الافريقية كما في البلدان الأخرى، وقد شهد العقد الماضي ادخال اصلاحات سياسية واقتصادية واسعة النطاق في كثير من البلدان الافريقية ترمي إلى تحقيق هذا الهدف. وشملت التدابير التي تتخذ في هذا الصدد تدابير لتحقيق الديمقراطية بهدف تحسين استقرار وفعالية النظم السياسية السائدة وكذلك اصلاحات على صعيد الاقتصاد الكلي ترمي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والى توفير مستويات أعلى من الضمان للمستثمرين بشأن استثماراتهم. وقد عززت هذه التدابير العامة في معظم الحالات بسياسات محددة ومباشرة لحفز مستوى أعلى من المشاركة الاقتصادية للقطاع الخاص، مثل ادخال برامج الخصخصة والتحرير من القيود التنظيمية على أنشطة منظمي المشروعات من القطاع الخاص. وقد لعب تضافر هذه التدابير دورا رئيسيا في اجتذاب الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي بمستويات أعلى خلال العقد الماضي حسب ما تبرزه البيانات العملية المعروضة أعلاه.

٢١- ورغم هذه الاتجاهات المواتية بشكل عام، لا يزال الاطار الذي يدعى منظمو المشروعات إلى العمل فيه يختلف بدرجة كبيرة من بلد إلى آخر، سواء في افريقيا أو في المناطق الأخرى. فانعدام الاستقرار السياسي، الذي يرقى أحيانا إلى مستويات خطيرة من العنف أو حتى من الحرب الأهلية، يظل سائدا في كثير من البلدان ويشي المستثمرين الأجانب كما يحبط إقدام المستثمرين المحليين على اقامة المشروعات. وبالمثل فإن اطار سياسة الاقتصاد الكلي كثيرا ما يظل غير ملائم، وكثيرا ما يؤدي، باقترانه بيئة تنظيمية غير ملائمة وبآليات انفاذ ضعيفة، إلى تقويض جهود منظمي المشروعات من أجل استغلال فرص النشاط الاقتصادي المتاحة.

المائة الباقية ما لا يقل عن ٤١ بلدا منها ١٤ بلدا تلقت تدفقات تبلغ ١٠ ملايين دولار أو أقل لكل منها و١١ بلدا أخرى تلقت في ذلك العام تدفقات تتراوح بين ١١ مليون دولار و٥٠ مليون دولار.

١٨- واجمالا، تبين البيانات العملية المعروضة أعلاه أنه وان لم تكن الصورة العامة لدور واهتمام القطاع الخاص فيما يتعلق بالتنمية الصناعية والاقتصادية لافريقيا معتمة بقدر ما تصور أحيانا، فالها تحوي مع ذلك عددا كبيرا من البقع الكثبية. وهناك، من ثم، حسب ما أكده القرار م ع-٨/ق-٥، حاجة ملحة لكثير من البلدان الافريقية الى مواصلة جهودها من أجل توفير مناخ ملائم للاستثمار المباشر ولتنمية القطاع الخاص.

### ثانيا- حفز مشاركة القطاع الخاص في التنمية

١٩- تتمثل السمة التي يُعرّف بها منظمو المشروعات في القدرة على التعرف على فرص النشاط التجاري المربح، وكذلك، من خلال الاستثمار السديد وتقبل المخاطرة، على تطوير هذه الفرص إلى مشروعات تجارية منتجة ومرجحة. وبينما توجد فرص النشاط التجاري هذه في جميع البلدان وعادة ما تكون في مجموعة واسعة من القطاعات وعلى نطاقات انتاج واسعة التنوع، فإن مدى استطاعة منظمي المشروعات الاستفادة الكاملة منها يتوقف إلى حد بعيد على مجموعة من العوامل الخارجية. وتشمل هذه العوامل طائفة واسعة من قضايا الحكم والادارة، مثل نزاهة النظام السياسي، وفعالية الاطار السياساتي والتنظيمي وأمن حقوق الملكية. كما تشمل مدى توافر آليات الدعم المؤسسي والمالي الملائمة، مثل يسر الوصول إلى خدمات تنمية الأنشطة التجارية والتمويل للمشروعات الصغرى. وهي تشمل أيضا توافر البنية التحتية المادية اللازمة بشكل ملائم، مثل النقل والاتصالات والمرافق وكذلك توافر البنية التحتية الاجتماعية، مثل خدمات التعليم والصحة. وقصارى القول ان قدرة القطاع الخاص على المشاركة بفعالية في الاقتصاد وعلى تقديم الاسهام المنشود لعملية التنمية تتوقف على توافر ما أصبح يُعرف ببيئة "مساعدة" و"ممكنة" للنشاط الاقتصادي.

٢٢- ورغم أن من الواضح أن هذه الاختلافات في بيئة الأعمال ليست المحددات الوحيدة للاختلافات في أداء الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص المشار إليها أعلاه، فمن المؤكد تقريبا أنها مسؤولة عن جانب هام من هذه الاختلافات. فحتى في البلدان التي قد تعوق فيها قيود موضوعية، مثل انخفاض مستويات الدخل وصغر حجم السوق، تنمية القطاع الخاص، يظل من البديهي أن تحسنا لبيئة الأعمال، مع بقاء الظروف الأخرى على حالها، سيحفز نموا أسرع للاستثمار الخاص، الأجنبي والداخلي على السواء، وتسارعا مناظرا في عملية تنمية القطاع الخاص.

### تقديم المشورة بشأن السياسات

٢٥- في استجابة للتحدي الذي طرحه مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية لتخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، صاغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية تسعى إلى التصدي للأسباب العديدة للفقر. ويتمثل الهدف الضمني الذي تقوم عليه هذه الاستراتيجية في خلق مزيد من الفرص الاقتصادية لمنظمي المشروعات من القطاع الخاص، الذين يُنظر إليهم على أنهم القوة الدافعة الرئيسية لتنمية بشرية مستدامة. ولذلك تركز الاستراتيجية على المساعدة على التغلب على مختلف العقبات التي تعوق إيجاد وصون بيئة عمل ملائمة للنشاط الخاص. وفي هذا السياق، أدرك برنامج الأمم المتحدة أيضا المخاطر التي تثيرها العوامل السياسية الاجتماعية لقيام ونمو قطاع خاص مفعم بالنشاط، ومن ثم فإن استراتيجيته تولي اهتماما خاصا لقضايا مثل الإدارة الديمقراطية، وتجنب الأزمات والخلاص منها، وفيرس نقص المناعة البشري/الايدز. وقد أعد في إطار برنامجه للإدارة الديمقراطية مبادرات خاصة للنهوض بلامركزية الإدارة وبالمساءلة والشفافية، التي تشكل جميعها عناصر مهمة لبيئة أعمال مشجعة لتنمية القطاع الخاص.

٢٦- ولصندوق النقد الدولي تاريخ طويل في تعزيز الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى التخلص من تشوهات السوق، التي كثيرا ما تقوض قدرة منظمي المشروعات على الاستفادة الكاملة من الفرص الاقتصادية المتاحة. وقد أفادت بلدان كثيرة في أفريقيا وغيرها من مرافق التكيف الهيكلي ومرافق التكيف الهيكلي المعززة التي أقامها في منتصف الثمانينات. وبينما ترتبط التدابير المتخذة في إطار برامج التكيف الهيكلي ارتباطا واضحا ببرامج صندوق النقد الدولي

٢٣- بينما يلزم لاجتاد بيئة مساعدة لتنمية القطاع الخاص في أفريقيا الاعتماد أولا على الجهود المحلية من جانب صانعي السياسات الأفريقيين أنفسهم، يمكن للمنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف أن تؤدي دورا داعما مهما في المساعدة على تحقيق هذا الهدف. وهي تقدم، وفقا لخبراتها ومسؤولياتها مساهمات متزايدة الفاعلية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين بيئة النشاط الاقتصادي من خلال التعاون التقني وكذلك المساعدات المالية. وتغطي الأنشطة التي تدعمها هذه الوكالات طائفة واسعة من البرامج بدءا بتقديم المشورة بشأن السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي وحتى بناء القدرات المؤسسية على المستوى الوسيط والأنشطة التي تبذل في المنشآت على مستوى الوحدات الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك فإن صلات هذه الوكالات المتعددة الأطراف عبر العالم توفر لها مقدره فريدة على تحديد فرص الاستثمار الواعدة وعلى تقييم أجواء الاستثمار في البلدان النامية. وهي، من ثم، في وضع قوي يتيح لها أن تبث إلى القطاع الخاص معلومات نزيهة ودقيقة عن بيئة النشاط الاقتصادي في هذه البلدان، وأن تصحح بذلك أي مفاهيم خاطئة قد تنشأ، نتيجة لتغطية اعلامية منحازة مثلا.

### ثالثا- خدمات الدعم التي تقدمها المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف

٢٤- ومن أمثلة تدابير الدعم على المستوى الكلي، البرامج التي يرفعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين أطر الإدارة الوطنية، وتلك التي يعززها صندوق النقد الدولي



شاملة لتنمية القطاع الخاص لعرضها على مديريها التنفيذيين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. والغرض من هذه الوثيقة هو تحديد الكيفية التي يمكن بها للحكومات البلدان النامية الاستفادة من مبادرات القطاع الخاص لمتابعة أهداف مفيدة اجتماعيا من خلال سياسة ومؤسسات سليمة. وتسعى الوثيقة، في هذا السياق، إلى الإجابة عن بعض الأسئلة: كيف يمكن للقطاع الخاص أن يكمل على أحسن وجه القطاع العام في تحقيق الهدف الأسمى للحد من الفقر، وكيف يمكن للمنظمات الدولية مثل مجموعة البنك الدولي تيسير إقامة سياسات ومؤسسات سليمة في البلدان النامية.

٢٩- وفي إطار مجموعة البنك الدولي، تلعب المؤسسة المالية الدولية دورا بارز النشاط في تعزيز النمو من خلال تنمية القطاع الخاص. وتشير المنظمة أيضا إلى أنها تركز بشكل خاص على أفريقيا جنوب الصحراء بسبب احتياجاتها الائتمانية الضخمة. ولذلك تسعى المؤسسة إلى المساعدة على زيادة الاستثمار الخاص كما ونوعا في المنطقة، وإلى دعم حشد رأس المال الأجنبي، والمساعدة على إيجاد بيئة تنظيمية وسياساتية ملائمة لأنشطة القطاع الخاص.

٣٠- وبالإشتراك مع البنك الدولي، توفر المؤسسة المالية الدولية المرفق الاستشاري للاستثمار الأجنبي، الذي يقدم المشورة بشأن السياسات في الأمور المتصلة بتعزيز الاستثمار. وقد اضطلع هذا المرفق، منذ انشائه في ١٩٨٥، بأكثر من ١٠٠ مشروع في أفريقيا، مع زيادة عدد المشروعات التي كانت قيد التنفيذ في العامين الأخيرين وحدهما على ٣٠ مشروعا. وهو يمثل، من ثم، مرفقا مهماً على مستوى السياسات للبلدان الأفريقية التي تسعى إلى تحسين أجواء الاستثمار فيها وإلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣١- كذلك يقدم الأونكتاد خدمات مماثلة في إطار سياسته بشأن برنامج اجتذاب الاستثمار الأجنبي. كما يقدم المساعدة للحكومات البلدان النامية في مفاوضاتها مع المستثمرين الأجانب ومع الشركات عبر الوطنية بصفة خاصة؛ من خلال برنامجه الخاص بترتيبات التفاوض على أنشطة الأعمال الدولية. ويقدم الأونكتاد، إضافة إلى ذلك،

في مجالات مثل السياسة المالية والقطاع المالي ونظام أسعار الصرف والتجارة، فالها تسعى أيضا إلى تحسين البيئة العامة للنشاط الاقتصادي. كذلك أدى تركيز متزايد على اصلاح المؤسسات العامة والخصخصة منذ أوائل التسعينات، إلى تحسين فرص الاستثمار لمنظمي المشروعات من القطاع الخاص.

٢٧- ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ استبدل بمرفق التكيف الهيكلي/مرفق التكيف الهيكلي المعزز مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو، الذي يعكس توسيعا لأهداف الاقراض الميسر الذي يقدم صندوق النقد الدولي لتشمل تركيزا صريحا على الحد من الفقر في إطار استراتيجية موجهة نحو النمو. ويراد لهذا المرفق أن يكون على صلة بالبرامج الاجتماعية والقطاعية التي تصاغ في إطار وثيقة استراتيجية وطنية شاملة للحد من الفقر يعدها أصحاب المصلحة الوطنيون، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص، بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبينما سيظل الاقراض من صندوق النقد الدولي، في إطار مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو، يركز على برامج الاقتصاد الكلي التي تدخل في نطاق مسؤوليته الرئيسية، أوضح الصندوق أنه يعتزم أيضا أن يأخذ في الحسبان الاعتبارات المتعلقة بالاقتصاد على مستوى الوحدات، التي ترد في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وكذلك قضايا الادارة مثل تحسين ادارة الموارد العامة وزيادة الشفافية، وتعزيز المساءلة والفحص الدقيق للمساءلة العامة. ومن شأن ذلك أن ييسر بدرجة كبيرة إيجاد وصون بيئة تمكينية للنشاط الاقتصادي يجد فيها القطاع الخاص آفاقا محسنة للنمو. ومن البلدان المنخفضة الدخل الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي يحق لها تلقي المساعدة في إطار وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، ٣٦ بلدا في أفريقيا.

٢٨- كذلك شرعت مجموعة البنك الدولي في عدة مبادرات كبرى لتعزيز تنمية القطاع الخاص، على النطاق العالمي بصفة عامة وفي أفريقيا خاصة. ويتراوح نطاق هذه المبادرات بين العمل على تحسين بيئة الادارة وبناء المؤسسات من ناحية وتوفير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية من جهة، وذلك لتمكين الأفراد من انتهاز الفرص الاقتصادية. وهكذا تقوم المجموعة حاليا بعملية صياغة وثيقة استراتيجية

في الحصول على المساعدة التقنية وتقديم المشورة بشأن السياسات لحكوماتها. وقد ارتفعت عضوية هذه الرابطة، بحلول عام ٢٠٠١ إلى ١١٦ وكالة وطنية منها ٣٢ وكالة من افريقيا.

٣٥- واضطلع برنامج الأمم المتحدة الانمائي أيضا بعدة جهود ملحوظة على المستوى المؤسسي. وتضمن أحدها التمويل الجزئي لاقامة الشركة الافريقية لخدمات الادارة في منتصف التسعينات. ويوجد المركز الرئيسي لهذه الشركة في أمستردام مع وجود مكاتب اقليمية لها في نيروبي وهراري وأكرا. وهي توفر عاملين اداريين وتقنيين مؤهلين للشركات الافريقية المملوكة للقطاع الخاص، كما تقدم لهما خدمات تدريبية على الادارة. ويتمثل جهد آخر اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الانمائي للمساعدة على تحسين الاطار المؤسسي لتنمية القطاع الخاص في مبادرته الواسعة القاعدة لتعزيز نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البلدان النامية. وتضمنت الأنشطة التي اضطلع بها في هذا السياق التوسيع المطرد للبرنامج الأول لاقامة شبكة التنمية المستدامة الذي بدئ في ١٩٨٩، واطلاق مبادرة اتاحة استخدام التكنولوجيا الرقمية في قمة أوكيناوا في تموز/يوليه ٢٠٠٠ في شراكة عامة - خاصة مع مؤسسة اكستيتور وماركل. ويرمي المشروع الأول، الذي يضم ٢٨ بلدا في افريقيا جنوب الصحراء وخمسة بلدان في شمال افريقيا، إلى المساعدة على سد "الفجوة الرقمية" بانشاء ودعم مواقع محلية لشبكة الانترنت وبناء القدرات الوطنية وتعزيز الموارد المعرفية. أما الثاني، الذي بحث الاستراتيجيات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدة بلدان من العالم شملت جنوب افريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، فقد أدى إلى صوغ اطار استراتيجي للعمل من أجل تمكين البلدان النامية من جني ثمار الاقتصاد المترابط شبكيا ومنافع مجتمع المعلومات.

#### الأنشطة على مستوى المنشآت

٣٦- كذلك بدأت منظومة الأمم المتحدة وعدة وكالات انمائية متعددة الأطراف أخرى برامج تتصل مباشرة بالمؤسسات الخاصة باعتبارها شركاء في تعزيز التنمية

المشورة بشأن السياسات إلى الحكومات في مجال اصلاح المؤسسات والخصخصة.

#### بناء القدرات المؤسسية

٣٢- هناك مبادرة مهمة على المستوى المؤسسي أطلقتها المؤسسة المالية الدولية في شكل شبكة للمعلومات أطلق عليها شبكة افريقيا لنشاط الأعمال وتستهدف تلبية الاحتياجات من المعلومات للمستثمرين عامة وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص. وتضم الشبكة معلومات عن الموارد المتاحة من جانب المؤسسة المالية الدولية وشركائها والمصادر الأخرى التي يمكن أن تساعد على زيادة كم الاستثمار الخاص في افريقيا وتحسين نوعيته. وتتراوح مجموعة المعلومات التي توفرها الشبكة بين معلومات عامة عن الاقتصاد ونشاط الأعمال في ٣٤ بلدا افريقيا جنوب الصحراء ومعلومات محددة عن "كيفية" صوغ خطة للأعمال وبدئها وتمويلها وادارتها.

٣٣- وهناك مؤسسات دعم مهمة أخرى أنشأتها المؤسسة المالية الدولية، بالاشتراك في كثير من الأحيان مع المنظمات الانمائية المتعددة الأطراف وتلك التي تعمل على أساس ثنائي، مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومصرف التنمية الافريقي، وهذه المؤسسات هي مرفق اعداد المشروعات لافريقيا، وصندوق المؤسسات الافريقية، ومرافق دعم المؤسسات لافريقيا.

٣٤- وهناك وكالة أخرى لمجموعة البنك الدولي تلعب دورا مهما في بناء المؤسسات هي وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف. وتقوم هذه الوكالة، اضافة إلى دورها الأساسي في توفير الضمانات للاستثمار، بتقديم المساعدة التقنية للوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار. وقد تولت، بالاشتراك مع عدد من الوكالات والمنظمات المتعددة الأطراف، بما فيها الدائرة الاستشارية للاستثمار الأجنبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد واليونيدو، رعاية انشاء رابطة عالمية لوكالات ترويج الاستثمار. وقد أنشئت هذه الهيئة في ١٩٩٥ لتوفير منبر للوكالات الوطنية لترويج الاستثمار، من أجل النهوض بالتعاون وتقاسم الخبرات ودعم نظم المعلومات ولمساعدها

هذه الوكالة على تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في البلدان النامية، لا عن طريق توفير ضمان للاستثمار ضد المخاطر غير التجارية فحسب، بل أيضا بالاضطلاع بمجموعة أنشطة محددة لترويج الاستثمار. وتشمل هذه الأنشطة البحوث ونشر المعلومات عن فرص الاستثمار في البلدان النامية.

### خلق الوعي بفرص الأعمال في افريقيا

٣٩- تبذل الوكالات الانمائية المتعددة الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها جهودا كبيرة لخلق الوعي داخل مجتمع الأعمال الدولي بالفرص المتوافرة لعمليات مريحة في افريقيا. فعلى سبيل المثال، نشرت المؤسسة المالية الدولية مؤخرا تقريرا بعنوان "بناء القطاع الخاص في افريقيا - للحد من الفقر وتحسين حياة الناس"، وهو يبدأ بالملاحظة التالية:

"تنجح افريقيا في ثبات، مع دخولها الألفية الجديدة، إلى توفير مزيد من الفرص الاقتصادية لمواطنيها من خلال نمو مستدام يقوده القطاع الخاص، وإلى التخفيف من حدة الفقر الذي عانت منه المنطقة طويلا. فالتغييرات الكاسحة في السياسات الاقتصادية، التي جرى ادخالها في التسعينات، بدأت تخلق بيئة أكثر استقرارا وأكثر اجتذابا للاستثمار الخاص... فالاصلاحات الاقتصادية بدلت المنطقة تقريبا مما كانت عليه في الثمانينات. فقد دعمت ادارة الاقتصاد الكلي، وحررت التجارة والأسواق الداخلية وخصصت المؤسسات المملوكة للدولة، وخففت القيود على الاستثمار الخاص (بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر) وحررت الأسواق المالية."

٤٠- وبالمثل نشرت وكالات أخرى، بالتشارك في كثير من الأحيان، عددا من الدراسات في السنوات الأخيرة، توضح التغييرات السياسية والاقتصادية التي يقتضي الأمر ادخالها لتحسين بيئة الأعمال في افريقيا، وتلقي الضوء على تلك التي أجريت بالفعل في عدد من البلدان. ومن الأمثلة المهمة لهذه الدراسات، كتاب "Can Africa Claim the 21<sup>st</sup> Century?" (هل تستطيع افريقيا أن تزعم مواكبة القرن

المستدامة وكذلك بوصفها المستفيد المستهدف. وأبرز هذه البرامج هو الميثاق العالمي مع مجتمع الأعمال الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي أنان، للتوفيق بين القوى الابداعية لمنظمي المشروعات من القطاع الخاص من جهة واحتياجات البشر الأقل حظا ومتطلبات أجيال المستقبل من جهة أخرى. وهذا الميثاق يدعو قادة مجتمع الأعمال في العالم إلى دعم مجموعة من تسعة مبادئ تغطي حقوق الانسان ومعايير العمل وبيئته بمراعاتها في ممارسات شركات كل منهم وكذلك بدعم السياسات العامة الملائمة. ورغم أن هذه المبادرة من جانب الأمين العام لا ترتبط مباشرة بالأنشطة المتصلة بالتنمية في افريقيا، فإنها توفر اطارا لكثير من وكالات الأمم المتحدة، بما فيها اليونيدو، للدخول في شراكات انمائية التوجه مع دوائر الأعمال من القطاع الخاص في افريقيا وغيرها من المناطق.

٣٧- وأطلق الأونكتاد في عام ٢٠٠٠ برنامجا لتحليل العلاقات الانمائية المسعى بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستضاف عدة حلقات عمل وحلقات دراسية بهذا الشأن. وهدف البرنامج هو تقدير مدى امكان أن تلعب الشركات عبر الوطنية دورا انمائيا أكثر تجليا في علاقاتها مع الموردين والبائعين من المؤسسات الصغيرة المتوسطة في البلدان النامية، وأن تساعد هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين نوعية منتجاتها وعملياتها حتى تستطيع الدخول بنجاح في سلاسل القيمة العالمية. وقد قدمت بحوث بشأن هذا الموضوع من ممثلي عدة بلدان افريقية في اجتماع الخبراء الأخير الذي عقد بهذا الشأن في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ومع الاعتراف بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض المناطق، ومنها افريقيا، قد تعمل في بيئات غير مواتية لتنظيم المشروعات، ولا تتوفر لها في كثير من الأحيان خدمات الدعم التي تحتاج اليها لتكون على أهبة للشراكة، اقترح اجتماع الخبراء عددا من التدابير المحددة التي يمكن أن تتخذها الحكومات والمنظمات الدولية والشركات عبر الوطنية للمساعدة في تجاوز هذه العقبات.

٣٨- وثمة مساهمة مهمة على مستوى المؤسسات تقدمها أيضا وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف. إذ تعمل

المستثمرين المحتملين، تقدمه مقالة عن الاستثمار الأجنبي المباشر نشرتها وحدة الاستعلامات الاقتصادية في عدد حزيران/يونيه ٢٠٠٠ من مجلتها "استعراض اقليمي لافريقيا". فهذه المقالة، إذ تشير إلى تقريرين نشرهما الأونكتاد، تكرر ما ذكر أن من المهم أن تُرى افريقيا في صورة "متمايزة" وأن معدلات العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر فيها في الفترة ١٩٩١-١٩٩٧ كانت هي الأعلى في العالم حيث بلغت نحو ٢٩ في المائة في السنة. كذلك فإن النمو التدريجي المطرد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا، والذي توضحه البيانات المعروضة أعلاه، يقدم دليلا واضحا على أن هذه الجهود الرامية إلى خلق الوعي تحدث أثرا، وأن المستثمرين يزدادون ادراكا للفرص الأفضل التي يتيحها الكثير من البلدان الافريقية للاستثمار.

#### رابعا- مساهمة اليونيدو<sup>(١)</sup>

٤٣- بالنظر إلى ولايتها الخاصة بدعم التنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبالنظر إلى الاعتراف المتزايد عبر العالم بأن الصناعة ينبغي أن تظل إلى حد بعيد مجالا خاصا للقطاع الخاص، تحتل اليونيدو موقعا مميزا لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الافريقية. والواقع أنه لن يكون من المغالاة القول بأن الخدمات التي تقدمها اليونيدو جميعها تقريبا تستهدف بوجه خاص دعم تنمية دور القطاع الخاص في البلدان زبائن المنظمة. وهذه الخدمات تشمل أنشطة منبر عالمي وأنشطة التعاون التقني، حيث تستهدف الأولى تحديد ونشر المعلومات والمعرفة وأحسن الممارسات بشأن قضايا التنمية الصناعية، وتتضمن الثانية خدمات دعم محددة لتعزيز قدرات وطاقات منظمي المشروعات من القطاع الخاص في اقامة وتشغيل صناعات تحويلية تتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة. وفي توفير خدمات التعاون التقني، تعمل اليونيدو،

الحادي والعشرين؟) الذي أصدره في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ المصرف الافريقي للتنمية وجمع البحوث الاقتصادية الافريقي واللجنة الاقتصادية لافريقيا والتحالف العالمي من أجل افريقيا والبنك الدولي. وهذه الدراسة، بينما تعترف بالتحديات الانمائية الهائلة التي لا تزال تواجه القارة، تبث رسالة متفائلة أساسا وتعرض خريطة هادئة شاملة للقضايا التي يحتاج الأمر إلى أن تعالجها البلدان الافريقية في محاولاتها لتحسين بيئة الأعمال من أجل حفز المزيد من مشاركة القطاع الخاص سعيا إلى تحقيق أهدافها الانمائية.

٤١- وهناك أيضا رسالة ايجابية مماثلة تبعثها كثير من الوكالات المتعددة الأطراف في منشوراتها الدورية. فتقرير لتنمية الافريقية لعام ٢٠٠٠، الذي يصدره مصرف التنمية الافريقي يشير، على سبيل المثال، إلى أنه بينما تظل المعوقات الهيكلية، التي تحد بشدة تنمية القدرات البشرية والتنمية البشرية المستدامة بوجه عام، معوقات هائلة ولا يزال الأمر يقتضي من ثم عمل الكثير، نجد أن هذه الشواغل يقابلها من الناحية الأخرى ذلك الأمل الذي يتركز على التغييرات الايجابية التي حدثت مؤخرا في المنطقة. وهو يشير في هذا السياق إلى ما يلي:

"ان افريقيا تسدل الستار على القرن المنصرم وتدخل القرن الجديد في وضع أفضل مما كانت عليه من خمس سنوات مضت. فسياسيا، وبشكل عام، أصبحت البلدان الافريقية، أكثر اتساما بروح المشاركة والديمقراطية حيث يتدعم دور المجتمع المدني. واقتصاديا، تحسنت بيئة صنع السياسات وأصبح النمو الاقتصادي أوسع قاعدة. وأرخت الحكومات قبضتها الخانقة على الاقتصاد وسمحت بمزيد من التحرير. وأخذت المبادرات الخاصة، مدفوعة باعتبارات ترتكز على السوق، تسيطر بشكل متزايد على صنع القرار."

٤٢- وهناك أيضا بعض الأسس التي يستند إليها التفاؤل بأن هذه الرسالة تشق طريقها إلى مجتمع الأعمال. فهناك مثال واضح لكيفية تلقي مؤسسات المعلومات عن الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص للتقارير المواتية التي تصدرها المؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف وكيفية نقلها إلى

(١) هناك استعراض أكثر شمولاً لأنشطة اليونيدو في دعم تنمية القطاع الخاص في افريقيا، ويرد في ورقة العمل رقم ٣، سلسلة أوراق العمل التقنية (PSD)، اليونيدو، ١٩٩٩، بعنوان "بناء القدرات لتنمية القطاع الخاص في افريقيا" من اعداد كيندي، ريتشارد م. هوبوم، ساروار.

والخاصة من أجل التنمية الاقتصادية والتنافس، مع الاستناد بوجه خاص الى التجربة الافريقية<sup>(٢)</sup>.

٤٧- ويشكّل انشاء آلية افريقية للحوار بين القطاعين الخاص والعام عنصرا هاما في خطة عمل التحالف التي اعتمدت في أكرّا في أيار/مايو ١٩٩٧، في سياق التحالف من أجل تصنيع افريقيا. وتنص الخطة على وضع برامج وطنية للحوار بين القطاعين العام والخاص. وأوصت اللجنة التوجيهية للتحالف بأن يختار كل عضو ممثلا للقطاع الخاص للمشاركة في أنشطة اللجنة على نحو مستمر. وأحرز تقدم بدرجات متفاوتة في انشاء الآليات الاستشارية المشتركة بين القطاعين العام والخاص. وتعمل اليونيدو بنشاط مع البلدان المشاركة في التنفيذ المادي لمجالس الشراكة الصناعية من أجل تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

٤٨- وتم أيضا تناول المسائل المرتبطة بتنمية القطاع الخاص على نحو مستفيض في سلسلة ورقات العمل التقنية التي تعدها اليونيدو على أساس أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها المنظمة في هذا الميدان. ونشرت في هذه السلسلة ورقتان تتعلقان بأفريقيا على وجه التحديد هما: "بناء القدرات من أجل تنمية القطاع الخاص في افريقيا" و "تمويل تنمية المنشآت الخاصة في افريقيا".

٤٩- كذلك تولي اليونيدو أولوية عالية لافريقيا في أنشطتها للتعاون التقني، حيث خصصت لها ٢٠ برنامجا من البرامج المتكاملة الـ ٤١ التي اعتمدت حتى الآن<sup>(٣)</sup>. ويبلغ اجمالي ميزانية هذه البرامج نحو ١٣٥ مليون دولار، ويمثل نحو ٦٠ في المائة من اجمالي ميزانية برامج اليونيدو المتكاملة مجتمعة. وهي تغطي طائفة واسعة من الأنشطة، تشمل تقديم المشورة بشأن السياسات، وتنمية الخدمات الاحصائية وشبكات المعلومات، وتقديم الدعم التقني في المسائل المتعلقة

فضلا عن ذلك على جميع مستويات التدخل الثلاثة المذكورة أعلاه - مستوى السياسات، والمستوى المؤسسي، ومستوى المنشآت.

٤٤- وفي اطار أنشطة المحفل العالمي، وقّعت اليونيدو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ اتفاق تعاون لبرنامج بحثي لمدة عامين مع مركز دراسة الاقتصادات الافريقية التابع لجامعة أوكسفورد. والغرض من الأنشطة البحثية المقترحة، التي تغطي مجالات مثل فهم اقتصاديات الوحدات الصناعية الافريقية، وجمع البيانات الأساسية على مستوى المنشآت وتدريب الموظفين المدنيين الافريقيين وموظفي اليونيدو، هو توفير الأساس لدعم قدرات الحكومات على صوغ وتطبيق سياسات ملائمة لدعم الصناعة الخاصة.

٤٥- وقد قامت اليونيدو، اضافة إلى ذلك، بنشر عدة وثائق مهمة تغطي قضايا التنمية الصناعية في افريقيا، والغرض منها هو أن تستخدم كمصادر للمشورة بشأن السياسات لصانعي القرار الافريقيين وكأدوات لتصحيح المفاهيم الخاطئة والتعميمات المشوهة السائدة عن افريقيا في البلدان التي تنطلق منها معظم تدفقات الاستثمار في العالم. وهي تشمل "عولمة الصناعة - المتضمنات بالنسبة للبلدان النامية فيما بعد عام ٢٠٠٠" التي نشرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والتي تتضمن فصلا خاصا عن افريقيا، و "الصناعة الافريقية عام ٢٠٠٠ - تحدي مواكبة العولمة" التي نشرت في ١٩٩٩، و "بناء القدرات الانتاجية للتخفيف من حدة الفقر في أقل البلدان نموا - دور الصناعة" التي نشرت في ٢٠٠١. وقد لقيت هذه الوثائق اعلانا واسعا عنها وسيكون من شأنها التأثير على عملية صنع القرار في افريقيا، وعلى تصورات الأوضاع الافريقية السائدة بين المستثمرين الأجانب.

٤٦- وثمة مبادرة هامة أخرى في اطار أنشطة المحفل العالمي اتخذتها اليونيدو في الماضي القريب، تتمثل في تنظيم حلقة عمل اقليمية عن ديناميات وآثار انشاء آليات استشارية مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وقد عقدت هذه الحلقة في داكار في ١٩٩٩، ونُشرت أعمالها مع ورقة ذات صلة بالموضوع عنوانها "الشراكات العامة

(٢) تغطي هذه البرامج البلدان التالية: اثيوبيا، اريتريا، أوغندا، بوركينافاسو، تونس، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، السنغال، السودان، غانا، غينيا، كوت ديفوار، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، موزامبيق، نيجيريا. واطافة إلى ذلك تم أيضا الموافقة على برنامج اقليمي للنهوض بالتنمية الزراعية - الصناعية في غرب افريقيا.

بالجودة، والمساعدة في ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، ومشروعات تتعلق بالبيئة والطاقة، وتشجيع النهوض بقدرات تنظيم المشروعات، وتقديم الدعم لتحسين الصناعات الزراعية.

٥٠- وتولي جميع البرامج المتكاملة المعدة لافريقيا أولوية عالية لتعزيز الدور الانمائي للقطاع الخاص، حيث تعكس أهداف اعادة الهيكلة الصناعية، والتحرير الاقتصادي والنمو الاقتصادي الذي يدفع عجلته القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار، وهي الأهداف التي حددتها حكومات معظم البلدان المعنية. وبالتالي فإن البرامج المتكاملة لافريقيا تركز، دون استثناء تقريبا، على زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية لمؤسسات القطاع الخاص في البلدان المستفيدة، حيث تعمل معظمها على نطاق صغير أو متوسط. وهكذا تولى هذه البرامج جميعها تقريبا اهتماما خاصا لأنشطة تنمية القطاع الخاص و/أو قدرات تنظيم المشروعات، والنهوض بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ويوفر كثير منها أيضا الدعم على مستوى السياسات في مجالات مثل إلغاء القيود المعوقة للصناعة وإعادة هيكلتها، وتعزيز القدرة التنافسية وتشجيع الاستثمار. كذلك يشمل الكثير من البرامج المتكاملة المعدة لافريقيا تدابير للدعم المؤسسي، مثل إنشاء و/أو تعزيز خدمات الدعم المناسبة للنشاط الاقتصادي، وشبكات المعلومات الصناعية، ومرافق الوفاء بمعايير النوعية، ومتطلبات توحيد المواصفات والمقاييس.

٥٣- وتسهم الشبكة العالمية لمكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابعة لليونيدو بوسط كبير في معاونة المنشآت الصناعية في البلدان النامية في الوصول الى رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والمهارات الادارية والتسويق والمعدات. وعمليات هذه المكاتب تجري تحت رعاية برنامج اليونيدو لترويج الاستثمار والتكنولوجيا الذي يقوده القطاع الخاص ويركز على بناء الشراكات في مجال الأعمال التجارية. ومن بين الأنشطة التي اضطلع بها في سياق هذا البرنامج، عقد منتديات استثمارية أسفرت عن شراكات عديدة في مجال الأعمال بين منشآت افريقية وشركات دولية. وساعد البرنامج أيضا على تيسير النهوض بمستوى التعاون بين الجنوب والجنوب، من خلال تعزيز كثير من الروابط في مجال الأعمال بين المنشآت الافريقية ومنشآت في الصين وماليزيا والهند. وفي اطار مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الافريقية، دخلت اليونيدو في شراكة مع مكتب الأمم المتحدة للمنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا، بغية تعزيز تنمية القطاع الخاص.

#### خامسا - الاستنتاجات

٥٤- لقد أكدت البيانات العملية المقدمة في هذه الوثيقة ما ورد في القرار م ع-٨/ق-٥ من أن القطاع الخاص

بالجودة، والمساعدة في ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، ومشروعات تتعلق بالبيئة والطاقة، وتشجيع النهوض بقدرات تنظيم المشروعات، وتقديم الدعم لتحسين الصناعات الزراعية.

٥٠- وتولي جميع البرامج المتكاملة المعدة لافريقيا أولوية عالية لتعزيز الدور الانمائي للقطاع الخاص، حيث تعكس أهداف اعادة الهيكلة الصناعية، والتحرير الاقتصادي والنمو الاقتصادي الذي يدفع عجلته القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار، وهي الأهداف التي حددتها حكومات معظم البلدان المعنية. وبالتالي فإن البرامج المتكاملة لافريقيا تركز، دون استثناء تقريبا، على زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية لمؤسسات القطاع الخاص في البلدان المستفيدة، حيث تعمل معظمها على نطاق صغير أو متوسط. وهكذا تولى هذه البرامج جميعها تقريبا اهتماما خاصا لأنشطة تنمية القطاع الخاص و/أو قدرات تنظيم المشروعات، والنهوض بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ويوفر كثير منها أيضا الدعم على مستوى السياسات في مجالات مثل إلغاء القيود المعوقة للصناعة وإعادة هيكلتها، وتعزيز القدرة التنافسية وتشجيع الاستثمار. كذلك يشمل الكثير من البرامج المتكاملة المعدة لافريقيا تدابير للدعم المؤسسي، مثل إنشاء و/أو تعزيز خدمات الدعم المناسبة للنشاط الاقتصادي، وشبكات المعلومات الصناعية، ومرافق الوفاء بمعايير النوعية، ومتطلبات توحيد المواصفات والمقاييس.

٥١- كذلك تسعى اليونيدو، من خلال برنامجها المتطور للشراكة مع مجتمع الأعمال الدولي، إلى اجتذاب تعاون مؤسسات القطاع الخاص للمشاركة في أنشطتها المتعلقة بالتعاون التقني. وبينما نفذ المشروع النموذجي لهذا البرنامج التجديدي، والذي لا يزال جديدا نسبيا، في الهند، يجرى الآن توسيع نطاقه على مستوى عالمي. وهناك حاليا، بالنسبة لافريقيا، مشروع قيد الاعداد للافادة من خبرة مؤسسة هندية رائدة في انتاج دراجات ذات عجلتين أو ثلاث لدعم انتاج القطاع الخاص لمركبات مماثلة في نيجيريا.

٥٢- وازافة إلى ذلك، تستكشف اليونيدو حاليا امكانية اقامة تحالفات استراتيجية مع صناديق رؤوس الأموال الخاصة في افريقيا كوسيلة لتحسين خدمات الدعم المالي والتقني

والقدرة على المنافسة. وهي، إضافة إلى ذلك، تساعد أيضا، من خلال وظيفتها كمثير عالمي، على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في أنشطة التنمية وذلك بتزويد صانعي القرار الأفريقيين بما يحتاجون إليه من معلومات ومعارف لايجاد اطار موات للأعمال وفقا لأفضل الممارسات الدولية، وكذلك بنشر معلومات دقيقة ونزيهة عن مناخ الأعمال السائد. وأخيرا فإن المنظمة تسعى أيضا، عن طريق برنامجها المتطور للشراكة مع دوائر الأعمال من القطاع الخاص، إلى اجتذاب مشاركة مباشرة من مجتمع الأعمال الدولي في أنشطتها الانمائية.

### سادسا- الاجراء المطلوب من المؤتمر اتخاذه

٥٦- لعل المؤتمر يود أن يحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

#### المختصرات

الايديز (AIDS)	متلازمة القصور المناعي المشترك
الايكا (ECA)	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
الأونكتاد (UNCTAD)	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
اليونديب (UNDP)	برنامج الأمم المتحدة الانمائي

يضطلع بدور راجح بشكل متزايد باعتباره قوة محركة للتنمية الصناعية والاقتصادية. وقد أوضح هذا الدليل أيضا أنه إذا كانت الاتجاهات العامة فيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص في التنمية في افريقيا مشجعة، فإنه لا تزال هناك فوارق كبيرة بين البلدان. ولتوسيع المجال لمشاركة القطاع الخاص، يحتاج صانعو السياسات في افريقيا كما في غيرها إلى تهيئة بيئة مشجعة على الأعمال لمنظمي المشروعات من القطاع الخاص، توفر لهم ادارة جيدة وآليات دعم مؤسسي ومالي مناسبة، وبنية تحتية مادية واجتماعية ملائمة. وبينما يجب أن تظل المسؤولية الأساسية عن توفير هذه البيئة التمكينية منوطة بالحكومات الوطنية، يمكن للوكالات المتعددة الأطراف أن تؤدي، وهي تؤدي بالفعل، دورا داعما مهما بما يتسق وولاياتها وقدراتها الخاصة. ويمكن بالمثل لهذه الوكالات أن تلعب دورا مهما، وهو ما يحدث فعلا، في المساعدة على تصحيح المفاهيم الخاطئة الشائعة عن الظروف في بلدان أو مناطق معينة؛ والتي قد تؤثر سلبا على الاهتمام بالاستثمار في هذه المناطق.

٥٥- وتؤدي اليونيدو، باعتبارها الوكالة المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، المعنية بالنهوض بالتنمية الصناعية المستدامة، دورا بالغ الأهمية في هذا الشأن. فهي تقدم طائفة واسعة من خدمات التعاون التقني للبلدان الافريقية، تستهدف جميعها تقريبا دعم نمو وتنمية مؤسسات خاصة، ذات حجم صغير ومتوسط في معظمها، تتسم بالكفاءة

4  
2



6

4